

عرض عام: بعد ثلاث سنوات من أحداث الربيع العربي، مازال اقتصاد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹ في حالة ركود. فقد أدت الاضطرابات السياسية في مصر، والجمود في تونس، وتصاعد الحرب الأهلية في سوريا، مع انتشار آثارها إلى البلدين المجاورين لبنان والأردن، إلى ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية المستوردة للنفط. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي في مصر 3.2 في المائة (على أساس سنوي) في الربع الثاني من عام 2013، وهبط النمو في السنة المالية (تنتهي في الربع نفسه) إلى 2.0 في المائة انخفاضاً من نسبة متواضعة بلغت 2.3 في المائة عام 2012.

وانكمش الإنتاج الصناعي في البلدان المستوردة للنفط بنسبة 36٪ (على أساس سنوي) في الأشهر الثلاثة حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول، قاده الانخفاض الحاد بنسبة 44٪ في المائة في مصر. ومع ذلك، عبر مسح مؤشر مديري المشتريات (PMI) إلى المنطقة الإيجابية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 للمرة الأولى في 13 شهراً وظل كذلك في ديسمبر/كانون الأول أيضاً، مما يدل على أن التحسن في الناتج الصناعي في تقدم. وانخفض عدد السياح القادمين إلى البلدان المستوردة للنفط بشكل كبير بسبب غياب الرؤية أمنياً في أعقاب تغيير النظام في مصر عام 2013 واستمرار الحرب الأهلية السورية التي طالت لبنان والأردن. فقد هبط عدد السياح بنسبة 57 في المائة (على أساس سنوي) في الأشهر الثلاثة حتى سبتمبر/أيلول في البلدان المستوردة للنفط.

وتراجع إنتاج النفط في البلدان المصدرة للنفط خلال العام الماضي - وهو ما يمثل ما يقرب من ثلث إنتاج النفط في المنطقة - نحو 8.5 في المئة (في العام حتى الآن) عام 2013، مما يعكس الانتكاسات الأمنية، والإضرابات، ومشاكل البنية التحتية في الجزائر، والعراق، وليبيا، والعقوبات الدولية في حالة جمهورية إيران الإسلامية.

وتفاقت الاختلالات في حساب المعاملات الخارجية في البلدان النامية بالمنطقة. واتسع العجز في الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط - وقد أضره خصوصاً انخفاض الحاد في إيرادات السياحة - بينما تقلصت فوائض الحساب الجاري للبلدان المصدرة للنفط مع تراجع صادرات النفط. ومع استثناءات قليلة، ساءت الاختلالات المالية في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة في البلدان المستوردة للنفط. ويعكس هذا التدهور ضعف الإيرادات بسبب بطء النمو، وارتفاع إنفاق القطاع العام على الأجور ودعم الغذاء والوقود في أعقاب أحداث الربيع العربي، وفي بعض الحالات، زيادة رسوم خدمة الدين.

التوقعات: من المتوقع أن يظل النمو في البلدان النامية في المنطقة ضعيفاً خلال فترة التوقعات. وفي إطار سيناريو خط الأساس، ليس من المتوقع حدوث تحسن ملحوظ في حالة عدم اليقين السياسي الذي ابتليت به المنطقة. وبالتالي، فمن المتوقع أن يسجل النمو الكلي للمنطقة، والذي انكمش 0.1 في المائة عام 2013، 2.8 في المائة عام 2014، ثم يرتفع إلى 3.3 في المائة عام 2015 و3.6 في المائة عام 2016، وهو ما يقل كثيراً عن إمكانات في المنطقة. وفي البلدان النامية المستوردة للنفط، ستعزز الاستهلاك المصروفات العامة الضخمة على الأجور والدعم، في حين من المرجح أن تكون الاستثمارات العامة مقيدة في فترة التوقعات بسبب العجز المالي الكبير، في حين أن النمو في البلدان النامية المصدرة للنفط سيعزز إذ تظل أسعار النفط مرتفعة نسبياً ومشاكل البنية التحتية والانتكاسات الأمنية سيتم حلها والتخفيف منها.

¹ لأغراض هذه المذكرة، يُستثنى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

المخاطر: إن التوقعات في المنطقة عرضة لمخاطر سلبية كبيرة هي في معظمها داخلية في المنطقة. فتفاقم العنف في سوريا وانتشار آثاره إلى بلدان أخرى يمكن أن يؤثر سلباً على المنطقة. وستزيد الانتكاسات في التحولات السياسية وتفاقم العنف من تفويض الثقة وتأخير الإصلاحات الهيكلية أو خفض إنتاج النفط.

أما المخاطر الخارجية فأكثر توازناً. فقد يؤدي النمو في أوروبا إلى تثبيط الانتعاش المتوقع أن يكون متواضعاً بالفعل، لكنه قد يؤدي أداء جيداً أيضاً. وقد تؤدي المخاطر الناجمة عن تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى ارتفاع علاوات المخاطر للبلدان النامية، وإلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلاوة على ذلك، يمكن لانخفاض أكثر حدة من المتوقع في أسعار السلع الأولية أن يؤدي إلى تدهور كبير في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة للبلدان المصدرة للنفط في حين يفيد البلدان المستوردة الأكثر ضعفاً.

موجز التوقعات بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(النسبة المئوية للتغير السنوي ما لم يذكر خلاف ذلك)

التوقعات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	00-09a
إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق (بسعر الدولار الأمريكي سنة 2010)								
الجزائر	3.5	3.5	3.3	2.8	3.3	2.6	3.6	3.4
جمهورية مصر العربية	3.3	2.7	2.3	1.8	0.5	2.0	3.5	4.4
السنة المالية	3.3	3.1	2.2	2.0	2.3	1.8	5.1	4.3
جمهورية إيران الإسلامية	2.0	1.8	1.0	-1.5	-2.9	2.2	5.9	4.6
العراق	8.3	6.6	6.5	4.2	8.4	8.5	0.8	-1.0
الأردن	3.8	3.3	3.1	3.0	2.8	2.6	2.3	6.1
لبنان	4.2	2.7	2.0	0.7	1.4	3.0	7.0	4.4
ليبيا	9.0	12.2	23.0	-6.0	104.5	-53.9	3.5	3.8
المغرب	4.7	4.4	3.6	4.5	2.7	5.0	3.6	4.6
الجمهورية العربية السورية	1.7	1.7	-8.6	-22.5	-21.8	-3.4	3.2	4.6
تونس	3.6	3.3	2.5	2.6	3.6	-2.0	3.0	4.2
جمهورية اليمن	3.9	3.9	3.4	3.0	2.4	-12.6	7.7	3.5

مصدر: البنك الدولي

يتم تحديث توقعات البنك الدولي استناداً إلى معلومات جديدة.

لم تتم دراسة أية توقعات لليبيا وليبيا والصفة الغربية وغزة بسبب محدودية البيانات.

a. معدلات النمو على مدى فترات زمنية محددة هي متوسط مركب؛ المساهمات الخاصة بالنمو، والنسب، ومعامل خفض إجمالي الناتج المحلي كلها متوسطات.